تعد من أكثر القضايا اهتماماً ومتابعة من جانب الكويتيين

«تطوير المناهج» .. المطلوب حلول عملية تركز على جودة المخرجات

اجتماع سابق للجنة الميزانيات البرلمانية

وزارة التربية

- «التربية» تسابق الزمن وتشكل لجاناً للمتابعة والبحث والدراسة بتأنٍ
- الياسين: لجنة علمية لمراجعة أصول كتب المناهج الدراسية برئاسة المراقب الأول
- العربيد للحربي: ما أسباب إلغاء منهج الكفايات الذي تم صرف ملايين الدنانير عليه؟
- «الميزانيات» البرلمانية : مخرجات التعليم لا تتناسب مع ما يصرف في هذا الشأن
- عبد الصمد : اتفاقيات الاستشارات مع البنك الدولي في مجال جودة التعليم لم تحقق أهدافها

فراج العربيد

ياسين الياسين

فيما تظل قضية التعليم في الكويت على رأس القضايا التي تحوذ اهتماما كبيراً على كل المستويات الشعبية والبرلمانية والرسمية ، تبقى الحلول العملية على أرض الواقع رهن الدراسة والبحث والتحري في انتظار القادم الأفضل .

في هذا السياق أعلن وكيل وزارة التربية بالإنابة د.ياسين الياسين عن تشكيل لجنة علمية لمراجعة اصول كتب المناهج الدراسية برئاسة المراقب الأول للمناهج الدراسية بالإنابة نهاني المطيري وعضوية عدد من موجهي المواد الدراسية.

وحدد الياسين في قرار تشكيل اللجنة المهام المنوطة بها، وهي الاطلاع على الوثائق الوطنية للمناهج الدراسية وبناء عليه يتم مراجعة كتاب المتعلم وكتاب المعلم (العلمية والتربوية للمناهج الدراسية وفق المعايير المحددة) على ان يسلم لإدارة تطوير المناهج تقريرا شاملا يحتوي على المناهج الدراسية التي تمت مراجعتها من قبل اللجنة.

وأكد الياسين في قراره على ضرورة ان تنسق اللجنة مع رؤساء الأقسام العلمية لوضع خطة مراجعة الكتب المطلوبة، ومتابعة المناهج الدراسية مع الأقسام العلمية ويتم التواصل مع رئيس قسم المادة العلمية لاستلام كتب المناهج الدراسية لمراجعتها من قبل عضو اللجنة المختص للمادة العلمية ذاتها.

على ان يتم تسليم رئيس قسم المادة العلمية كتب المناهج الدراسية التي تمت مراجعتها من قبل عضو اللجنة المختص، وان يقوم كل عضو باللجنة بتسليم جدول بالأعمال التي انجزها لرئيس اللجنة.

على صعيد متصل كانت وزارة التربية قد أعلنت من قبل عن تشكيل لجنة لمراجعة الصياغة اللغوية والعلمية في المناهج الدراسية برئاسة د.سعد العتيبي رئيس قسم مناهج اللغة العربية والتربية الاسلامية وعضوية 8 موجهين ومنسق اداري مقررا.

وذكر قرار تشكيل اللجنة المهام التي تختص بها وهي ضرورة الاطلاع على الوثائق الوطنية للمناهج الدراسية وبناء عليه تتم المراجعة العلمية والتربوية للمناهج الدراسية لمادة اللغة العربية وفق المعايير الجديدة والتدقيق اللغوي وتعديل الصياغة اللغوية لمناهج المواد الدراسية المختلفة، كما اكد القرار أهمية متابعة المناهج الدراسية مع الأقسام العلمية بالإدارة والتواصل مع رئيس قسم المادة العلمية لتسلم كتب المناهج الدراسية لمراجعتها من قبل عضو اللجنة بحد أقصى 3 أيام عمل لكل كتاب، اضافة الى انه يتم تسليم رئيس قسم المادة العلمية كتب المناهج الدراسية التي تمت مراجعتها من قبل عضو اللجنة المختص ويقوم كل عضو في اللجنة بتسليم جدول بالأعمال التي انجزت لرئيس اللجنة للاطلاع عليها واعتمادها.

وشدد على ضرورة ان يسلم لإدارة تطوير المناهج تقرير شامل يحتوي على بيان بالمناهج الدراسية التي تمت مراجعتها من قبل اللجنة.

وعلى صعيد الاستفسارات النيابية عن المناهج فقد وجه النائب فراج العربيد سؤالا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي د.سعود الحربي، قال في مقدمته: تعج وزارة التربية بالكثير من المخالفات في مختلف القطاعات، لاسيما قطاع المناهج، ولا توجد حلول لتلك المشاكل التي يعاني منها الجسد التربوي، لذا يرجى إفادتنا عن التالي.

١ - ما اسباب إلغاء منهج الكفايات الذي أوصى به البنك الدولي وتم صرف ملايين الدنانير عليه؟ يرجى تزويدي بتقرير مفصل عن كلفة هذا المنهج بعد إقراره وتداعي الغائه.

٢ - ما البدائل عن هذا المنهج؟ وهل صحيح انه سيتم اعتماد منهج المعايير كبديل عنه؟ وما الأفضلية التي يتميز بها المنهج عن الكفايات؟ وهل صحيح ان المعايير هو منهج مصري؟ وفي حال الإجابة بنعم يرجى تزويدي بتقرير عن كلفة هذا الاستبدال المادية وتقييمه الفني الذي رجحه.

٣ - ما الدول العربية والأجنبية التي استعانت وزارة التربية بخبراتها في تطوير المناهج التعليمية؟ وهل تحمل تلك الخبرات تصنيفات عالمية بمستوى التعليم؟ ٤ - عطفا على قضية المناهج.. ما هي الصعوبات التي واجهها ابناؤنا الطلبة والطالبات في امتحانات هذا الفصل؟ وما عدد تلك المواد؟

٥ - ما الاجراءات التي اتخذتها الوزارة تجاه صعوبة الامتحانات التي تسببت في تراجع مستوى اداء الطلبة؟ وهل ستتخذ اجراءات ضد اللجان التي اعدت تلك الاختبارات؟

وكانت لجنة الميزانيات والحساب الختامي قد ناقشت خلال اجتماع لها ، الحساب الختامي لوزارة التربية للسنة المالية المنتهية 2018 /2019 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان سيد عبدالصمد في تصريح صحفي، إن اللجنة تبين لها انه رغم ضخامة الميزانية المخصصة لقطاع التعليم إلا انه يلاحظ ان مخرجات التعليم لا تتناسب مع ما يصرف في هذا الشأن.

واضاف ان اللجنة تسلمت تقريرا من ديوان المحاسبة بعدما كلفته سابقا لمعرفة رأيه عما صرفته الوزارة على اتفاقيات الاستشارات مع البنك الدولي World Bank في مجال جودة التعليم والإدارة المدرسية والتي كلفت الخزانة العامة 35 مليون دولار.

وبين ان تقرير ديوان المحاسبة انتهى إلى ان هذه الاتفاقية لم تحقق أهدافها، حيث تراجع ترتيب دولة الكويت في مجال التعليم الابتدائي مقارنة مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي، كما انها جاءت في المركز الأخير خليجيا في جودة التعليم الثانوي إضافة إلى انخفاض جودة الإدارة المدرسية من المرتبة 92 إلى 111 دوليا حتى نهاية السنة المالية 2017/2018.

وأشار عبدالصمد إلى ان الوزارة أوضحت ان هناك مؤشرات جديدة ستظهر نتائجها في ديسمبر 2020 وهو ما ستتابعه اللجنة لاحقا.

ولفت إلى ان اللجنة وجهت بضرورة متابعة ديوان المحاسبة لما يحليه إلى إدارة المخالفات المالية والتي كان من بينها هذه الاتفاقية وامور اخرى في اعمال الوزارة بعدما تبين له وجود عدد من الملاحظات.

ولفت إلى أن ابرز تلك الملاحظات ان مستحقات البنك الدولي كانت تسدد له من دون بيان أوجه صرفها والمستندات المؤيدة لها، فضلا عن وجود دفعات معلقة من قبل وزارة المالية لم يتم سدادها حتى يتم معرفة الأعمال التي تم تأديتها.

وقال عبدالصمد إن اللجنة بشكل عام ترى ان العقود المبرمة مع البنك الدولي فيها بعض الأمور المخلة بالجوانب الفنية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في هذا الجانب كي لا يتم تحميل الميزانية بأعباء مالية لا يتم الاستفادة منها.

ولفت إلى ان اللجنة ستقوم بإرسال رسالة واردة إلى مجلس الأمة تطلب فيه إحالة هذا الموضوع إلى اللجنة (التعليمية) لمعرفة مدى توافقها مع القناعة التي انتهت إليها لجنة الميزانيات وديوان المحاسبة في هذا الشأن.

وبين عبدالصمد ان اللجنة اتضح لها وجود ازدواجية في الهيكل التنظيمي لوزارة التربية حيث إن لديها المركز الوطني لتطوير التعليم الذي انشئ في سنة 2010 كما ان لديها قطاعا للبحوث والمناهج التربوية وكلاهما يهدفان إلى إصلاح التعليم.

واضاف "هذا بخلاف ما يصرف من استشارات على الجهات الخارجية كالبنك الدولي وهو ما يتطلب وضوح الرؤية في هذا الجانب بما يؤدي إلى تحسين فاعلية التعليم بشكل متكامل وبتخطيط سليم بدلا من الوضع الراهن".

واكد ان اللجنة وجهت وزارة المالية بإعادة النظر في قرارها بعدم تخصيص برنامج مستقل لـ (المركز الوطني لتطوير التعليم) في ميزانية وزارة التربية حيث إن الاعتمادات المالية غير واضحة، الأمر الذي يتطلب فصلها لمعرفة ما يدرج له من اعتمادات وما يصرف منها، وأوضح انه على سبيل المثال ادرجت 8 مشاريع بقيمة 11 مليون دينار لتطوير التعليم واتضح ان الصرف الفعلي عليها قارب الـ 5 ملايين دينار مع وجود مناقلات مالية إليها لم تستخدم.

واشار إلى ان اللجنة اتضح لها انه رغم الصرف على العقود الاستشارية المبرمة مع البنك الدولي والاستشارات التي قام بها المركز الوطني لتطوير التعليم، إلا ان ذلك لم ينعكس بالشكل المرجو على إصلاح النظام التعليمي بدولة الكويت.

وقال عبدالصمد إن ديوان المحاسبة يرى ان لدى الوزارة خللا ماليا وإداريا وفق كتاب رسمي لها بشأن عقودها، حيث إن هناك عقودا تمدد لسنوات طويلة من دون إعادة طرحها في مناقصة، وقد بينت الوزارة انها حصرت هذه العقود البالغ عددها 16 عقدا وشكلت في بعضها لجان تحقيق للوقوف على أسباب التقصير.

واضاف ان عقود صيانة المدارس لا توجد فيها معايير واضحة للترسية، ومنها على سبيل المثال ان ديوان المحاسبة رد 3 مرات أحد عقود صيانة مدارس منطقة حولي التعليمية لاستبعاد الوزارة للمقاولات التي ترتفع نسبة الخصم فيها على الأعمال المطلوب تأديتها في حين انها توافق في عقود أخرى عليها.

واشار إلى انه سبق لمجلس الوزراء ان أبد رأي ديوان المحاسبة في هذا الشأن إلا ان الملاحظات ما زالت تتكرر لدى الوزارة من دون اتخاذ إجراءات مناسبة لتسويتها.

واكد عبدالصمد انه يتطلب من الجهاز المركزي للمناقصات العامة الأخذ بما تبديه الجهات الحكومية من ملاحظات على بعض من تم إرساء العطاء عليهم ودراستها حتى يتم تنفيذ المناقصات بصورة فاعلة.

إمكانات الكويت المادية لا تتناسب مع مخرجات التعليم

مخرجات التعليم الكويتي بحاجة إلى وقفة جادة